

إنه استخدم كلمة « المجاز » التي كانت « مفتاح » ألى عبدة إلى فهم أساليب القرآن ، بالمفهوم نفسه الذى قصده أبو عبيدة ، كذلك حذا حذوه فى استخدام بعض العبارات فقال : « وللعرب « المجازات » فى الكلام ، ومعناها طرق القول ومآخذه » . وأهم من ذلك أنه حين راح يستعرض « مجازات » العرب أو « طرائقها » فى التعبير سسمى بعض الظواهر البلاغية بأسمائها التى عرشت بها من بعد ، إذ قال : ففمها الاستعارة ، والتمثيل ، والقلب ، والتقديم ، والتأخير ، والجلد ، والتكرار ، والاختفاء ، والاظهار ، والتعريض ، والإفصاح ، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع ، والجميع خطاب الواحد ، والواحد والجميع خطاب الاثنين ، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم ، ولفظ العموم لمعنى الخصوص « ثم أردف ذلك بما يعد بيت القصيد فى الموضوع ، وهو قوله : ﴿ وبكل هذه المناهب نزل القرآن ﴾ (١١) .

ويستوقفنا من الموضوعات التى عالجه ابن قتيبة فى كتابه موضوع المجاز الذى خصه بباب مستقل . إن سياق حديثه عنه يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الناس فى عصره كانوا يعرفون هذا المصطلح ويدركون الفرق بينه وبين الحقيقة ، خلافاً لما ذهب إليه ابن تيمية من أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة من الهجرة ، وأن الغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين (١٢) .

وإذا كان الدكتور شوقى ضيف قد اعترض على الجزء الأول من هذا الذى ذهب إليه ابن تيمية ، استناداً إلى أن الجاحظ الذى عاش فى القرنين الثانى والثالث الهجريين قد أشار إلى المجاز (١٣) ، فإننا نعزز ذلك بإضافة ابن قتيبة الذى عاش فى القرن الثالث ، وأفاض فى المجاز وأكثر من القول فيه بما لا يقاس إليه كلام

(١١) تأويل مشكل القرآن ( تحقيق وشرح السيد أحمد صقر ، الطبعة الثانية ، دار التراث ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ) ص ٢٠ ، ٢١ .

(١٢) انظر : فتاوى ابن تيمية ( جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى الحنبلى ، المجلد السابع ، كتاب الإيمان ، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ ) ص ٨٨ .  
والجدير بالذكر أن ابن تيمية تراجع عن ذلك فى الصفحة التالية مباشرة إذ قال : « فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر فى المائة الرابعة ، وظهرت أوائله فى المائة الثالثة ، وما علمته موجوداً فى المائة الثانية اللهم إلا أن يكون فى أواخرها » .

(١٣) انظر : البلاغة تطور وتاريخ ( الطبعة السادسة ، دار المعارف ) ص ٥٦ .